

إشكاليات سياسية وأيديولوجية تعوق فصل الدين عن الدولة السودانية

حمدوك يقطع مع سياسة الأيدي المرتعشة بتبني طرح الفصل



حركة الحلو تضع السلطة أمام خيارين لا ثالث لهما

والتغيير، ضمانا رئيسيا لبناء دولة على أساس المواطنة، وتعتمد على الحقوق والواجبات، وإجبار أجهزة الدولة على الوقوف عند مسافة واحدة من جميع الأديان والمناطق، وبالتالي منع تكرار ما حدث مع جنوب السودان من تقرير مصير ثم انفصال.

منغصات تعوق الفصل

يحتاج تعميم الفصل بين الدين والدولة، إرادة سياسية عملية، ربما تكون مؤشرات موجودة عقب زوال نظام البشير، وتطويق الكثير من ذبوله في أجهزة الدولة العميقة، وإعادة اكتشاف جيوب الحركة الإسلامية، وانخفاض تأثير كل هؤلاء في الشارع. تبقى الإشكاليات الرئيسية في ثلاث نقاط، سوف تمثل منغصا قويا أمام تطبيق مبدأ الفصل بين الدين والدولة، قد تعطل التفاهات التي توصل لها حمدوك والحلو.

العلمانية في نظر حركة الحلو، والحزب الشيوعي المنضوي ضمن تحالف قوى الحرية والتغيير، ضمانة لبناء دولة المواطنة

تضمن الأول في تحالف الحرية والتغيير، الذي يضم قوى مختلفة ليست على وفاق تام حول هذه القضية، ويتردد بعضها في مناقشتها منع تفجير التحالف من الداخل، حيث تعتقد أطراف به جدوى عدم استبعاد القوى الإسلامية وأهمية الحوار معها.

تخص الثانية المؤسسة العسكرية التي تبدو قيادات نافذة فيها بمثابة الحارس المؤتمن على الشريعة بصورة غير مباشرة، ما حولها إلى حائط صد أمام مناقشة هذه القضية، حيث نجح نظام البشير في إضفاء أسلمة سياسية على شريحة كبيرة فيها.

والعضلة الثالثة تجسد في وجود حركات إسلامية متشددة كامنة في دارفور أو غيرها، ربما تجد مبررا في خروجها إذا احتل فصل الدين عن الدولة الواجهة السياسية، وما يترتب على ذلك من توتر يجرف معه ما تحقق من تقدم على مستوى السلام، ويعيد البلاد إلى أجواء التجاذبات والانقسامات بين إسلاميين وغيرهم.

مدارة تعاطفها مع الحركة الإسلامية، مثل حركة العدل والمساواة التي تنشط في دارفور ويقودها جبريل إبراهيم، وهي جزء من كيان الجبهة الثورية، وأكدت تطورات مختلفة أن هناك تيارا في السلطة يريد تجنب القضايا الشائكة.

تكشف حديث فصل الدين عن الدولة رغبة حركة ومناعة أخرى عن حسابات متضاربة، مطلوب تسويتها، لتصل النخبة إلى رسم خارطة سياسية للنظام الحاكم في المستقبل، فإذا كانت قوى سياسية عديدة تطالب بمدينة الدولة وتحية العسكريين والنيابتي الإسلامي، فمن الأولى أن تقرر فصل الدين عن الدولة، وهي إشارة إلى جهات خارجية يساورها شعور بالقلق من حدوث انقلاب يعيد الجيش إلى قلب السلطة، أو ردة حضارية تمكن الإسلاميين من القفز عليها مرة ثانية.

يمكن قطع السبيل على هذه الهواجس من خلال تحديد الأطر اللازمة للفصل بين الدين والدولة، لذلك أقدم حمدوك على مجازفة التواصل مع الحلو والتفاهم معه، ورسم معا خطا سياسيا يضمن للال أهدافه في الوصول بالسودان إلى مربع الدولة المدنية، ويبيد مخاوفه من حدوث انتكاسة تعيد إنتاج أنظمة سابقة وظفت الدين في الحكم وقطعت أوصال البلاد.

لجذور المشاكل في السودان، ووجد أن مسألة الهوية الإسلامية والعربية التي فرضت قسرا من المخاطر التي تهدد وحدة الدولة، وتمسكت بها حكومات سابقة، وجعلتها تضع قوانين دينية لبسط هيمنتها على السلطة، ولو أغضبت قطاعا من المواطنين يعيئون في الأطراف، ويعانون مشكلات مركبة حولتهم إلى جزء من أقاليم تعد هامشية في الدولة.

أسهمت قوانين الشريعة الإسلامية، المعروفة بـ"قوانين سبتمبر"، ووضعها الرئيس الراحل جعفر نميري بالتعاون مع زعيم الجبهة الإسلامية بالسودان الراحل حسن الترابي عام 1983، في الإعلان عن تصد نفوذ الأخير، وهي قوانين "سبئية السمعة"، تم تطبيقها بعد الانقلاب الذي قاده البشير، كواجهة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في 30 يونيو 1989، ومهدت الطريق لدخول السودان فضاء الأسلمة السياسية.

تشكل العلمانية في نظر حركة الحلو، والحزب الشيوعي الذي يملك حضورا قويا في تحالف قوى الحرية

والتغيير، ضمانا رئيسيا لبناء دولة على أساس المواطنة، وتعتمد على الحقوق والواجبات، وإجبار أجهزة الدولة على الوقوف عند مسافة واحدة من جميع الأديان والمناطق، وبالتالي منع تكرار ما حدث مع جنوب السودان من تقرير مصير ثم انفصال.

يحتاج تعميم الفصل بين الدين والدولة، إرادة سياسية عملية، ربما تكون مؤشرات موجودة عقب زوال نظام البشير، وتطويق الكثير من ذبوله في أجهزة الدولة العميقة، وإعادة اكتشاف جيوب الحركة الإسلامية، وانخفاض تأثير كل هؤلاء في الشارع. تبقى الإشكاليات الرئيسية في ثلاث نقاط، سوف تمثل منغصا قويا أمام تطبيق مبدأ الفصل بين الدين والدولة، قد تعطل التفاهات التي توصل لها حمدوك والحلو.

يحتاج تعميم الفصل بين الدين والدولة، إرادة سياسية عملية، ربما تكون مؤشرات موجودة عقب زوال نظام البشير، وتطويق الكثير من ذبوله في أجهزة الدولة العميقة، وإعادة اكتشاف جيوب الحركة الإسلامية، وانخفاض تأثير كل هؤلاء في الشارع. تبقى الإشكاليات الرئيسية في ثلاث نقاط، سوف تمثل منغصا قويا أمام تطبيق مبدأ الفصل بين الدين والدولة، قد تعطل التفاهات التي توصل لها حمدوك والحلو.

يحتاج تعميم الفصل بين الدين والدولة، إرادة سياسية عملية، ربما تكون مؤشرات موجودة عقب زوال نظام البشير، وتطويق الكثير من ذبوله في أجهزة الدولة العميقة، وإعادة اكتشاف جيوب الحركة الإسلامية، وانخفاض تأثير كل هؤلاء في الشارع. تبقى الإشكاليات الرئيسية في ثلاث نقاط، سوف تمثل منغصا قويا أمام تطبيق مبدأ الفصل بين الدين والدولة، قد تعطل التفاهات التي توصل لها حمدوك والحلو.

يحتاج تعميم الفصل بين الدين والدولة، إرادة سياسية عملية، ربما تكون مؤشرات موجودة عقب زوال نظام البشير، وتطويق الكثير من ذبوله في أجهزة الدولة العميقة، وإعادة اكتشاف جيوب الحركة الإسلامية، وانخفاض تأثير كل هؤلاء في الشارع. تبقى الإشكاليات الرئيسية في ثلاث نقاط، سوف تمثل منغصا قويا أمام تطبيق مبدأ الفصل بين الدين والدولة، قد تعطل التفاهات التي توصل لها حمدوك والحلو.

وما يجمعها من تفاهات كخطوة لتجاوز العقبات. استندت الوثيقة في بعض بنودها على الدستور الانتقالي الذي طبق بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين شمال وجنوب السودان عام 2005، وتم حذف بند يقول "تكون الشريعة الإسلامية والإجماع مصدرا للتشريعات التي تسن على المستوى القومي وتطبق على ولايات شمال السودان"، الأمر الذي أثار الارتياح لدى الحركات المصممة على الفصل أو الراجحة فيه، ولم يكن مزعجا لتلك التي لا تريد، هي صيغة مطاطة تحتل تنازلات، قرأها كل طرف

على طاولتها، لأن معادلة المتورطين فيها حدية، أو صفرية، فكل طرف لا يقبل المساومة أو تقديم تنازلات، فإما الفصل وإما اللافضل.

وصل نظام البشير إلى درجة التضحية بجنوب السودان والمواقفة على سلخه وانفصاله ليزل ما تبقى من البلاد في كنف الحركة الإسلامية، ضمن تقيية تؤمن بها قيادات الحركة وروافدها، وتعتمد على قاعدة حكم جزء يمكن أن يقود إلى الكل، من خلال التوسع عندما تستنهض الدولة - الأمة همتها وحميتها، كمبرر لتمير تنازلات صعبة.

بهذا المنطق البسيط ضاع جزء عظيم من السودان، وتعرضت دول نشط فيها إسلاميون لمخاطر عديدة، حيث يتبنون الخطاب ذاته، فلا عاد الجنوب، ولم يقو مركز السلطة في الخرطوم، بل انهارت ولاحت في الأفق مرات كثيرة عوامل تهدد ما تبقى من الدولة، للحد الذي عرضها للتفتت والانهايار، ولا يزال الشبح قابعا في خلفية المشاهد، كلما طفت على السطح الرغبة في عودة الإسلام السياسية في السودان.

إذا لم تقم دولة حقيقية تراعي التباين بين المكونات والأقاليم وتفصل بين الدين والدولة، فسوف يظل السودان متشرذما

على طاولتها، لأن معادلة المتورطين فيها حدية، أو صفرية، فكل طرف لا يقبل المساومة أو تقديم تنازلات، فإما الفصل وإما اللافضل.

وصل نظام البشير إلى درجة التضحية بجنوب السودان والمواقفة على سلخه وانفصاله ليزل ما تبقى من البلاد في كنف الحركة الإسلامية، ضمن تقيية تؤمن بها قيادات الحركة وروافدها، وتعتمد على قاعدة حكم جزء يمكن أن يقود إلى الكل، من خلال التوسع عندما تستنهض الدولة - الأمة همتها وحميتها، كمبرر لتمير تنازلات صعبة.

بهذا المنطق البسيط ضاع جزء عظيم من السودان، وتعرضت دول نشط فيها إسلاميون لمخاطر عديدة، حيث يتبنون الخطاب ذاته، فلا عاد الجنوب، ولم يقو مركز السلطة في الخرطوم، بل انهارت ولاحت في الأفق مرات كثيرة عوامل تهدد ما تبقى من الدولة، للحد الذي عرضها للتفتت والانهايار، ولا يزال الشبح قابعا في خلفية المشاهد، كلما طفت على السطح الرغبة في عودة الإسلام السياسية في السودان.

إذا لم تقم دولة حقيقية تراعي التباين بين المكونات والأقاليم وتفصل بين الدين والدولة، فسوف يظل السودان متشرذما

بهذا المنطق البسيط ضاع جزء عظيم من السودان، وتعرضت دول نشط فيها إسلاميون لمخاطر عديدة، حيث يتبنون الخطاب ذاته، فلا عاد الجنوب، ولم يقو مركز السلطة في الخرطوم، بل انهارت ولاحت في الأفق مرات كثيرة عوامل تهدد ما تبقى من الدولة، للحد الذي عرضها للتفتت والانهايار، ولا يزال الشبح قابعا في خلفية المشاهد، كلما طفت على السطح الرغبة في عودة الإسلام السياسية في السودان.

الحركة الشعبية قطاع الشمال حققت إنجازا مهما بتوقيعها لإعلان مبادئ مع الحكومة الانتقالية السودانية يقر بضرورة فصل الدين عن الدولة، وهو مطلب طالما نادى به الحركة المسلحة، وكان أحد الأسباب في فشل المفاوضات السابقة معها، ويرى مراقبون أن عملية الفصل نظريا تبدو هينة لكن عمليا صعبة في ظل اعتراضات الإسلاميين وتحفظات جزء من العسكريين، وانقسامات في صفوف الظهير المدني للحكومة.

محمد أبو الفضل

احتلت قضية فصل الدين عن الدولة مساحة كبيرة من النقاشات على مدار عقود طويلة، ففي دولة مثل السودان، تتكون من أعراق وطوائف وديانات مختلفة من الطبيعي أن تظل مطروحة، قد تفر مع تطورات وتزداد سخونة مع أخرى، لأنها واحدة من المفصل الإشكالية التي تصعد وتهبط، ولا يطويها النسيان.

تجددت القضية خلال الأيام الماضية، وعادت إلى الواجهة عقب اتفاق رئيس الحكومة عبدالله حمدوك مع رئيس الحركة الشعبية شمال عبدالعزيز الحلو الجمعة، على مبدأ فصل الدين عن الدولة، خلال اجتماعات جرت بينهما في أبيدوس أبابا، بدأت سرية ثم تم الإعلان عنها، لأن الغاطس فيها تصعب مداراته، فهو جزء من تكوين وأفكار الحلو نفسه، ولحظي بمشروعية من ضروري أن يأخذ صفة العلمانية.

تحاليل الطرفان على الصيغة السياسية التي خرج بها الاتفاق المبثوثي، "لا يجوز للدولة تعيين دين رسمي"، ورحلت تفاصيل المكونات إلى حين وضع دستور، لكن الثابت هو الاتفاق الصريح على فصل الدين عن الدولة.

بعد هذا البند أحد ثوابت الحركة الشعبية التي يقودها الحلو، وبسببه لم يتمكن الرجل من التفاهم مع حكومات سابقة، وكان من بين أسباب احتفائه بمسافة عن بقية الحركات المسلحة، ودخوله في خلاف حاد مع وفود السلطة الانتقالية خوفًا من الأسلمة الضمنية.

يُعلم الحلو أن مطلبه ليس هينا بالمرة، ويحاجة إلى جرأة، وشخصية مدنية على قمة السلطة تستطيع أن تستوعب رؤيته الدقيقة، ولذلك لم يكن مرتاحا لرئاسة الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) لوفد التفاوض الرسمي في جوبا، ونجح في عقد اتفاق مبثوثي مع حمدوك بعد أيام قليلة من اتفاق الخرطوم على السلام مع الجبهة الثورية، كمنظمة لتنظيمات سياسية وحركات مسلحة، رفض الحلو أن يكون جزءا رسميا فيها.

يمثل فصل الدين عن الدولة واحدة من القضايا المنيرة للجدل، تخشى الكثير من القوى السودانية الاقتراب منها، وتتحاشي ارتداداتها السياسية، بعد أن صارت من "التابوهات" أو المحرمات، لأن فترة حكم الرئيس السابق عمر حسن البشير عمقت وجود الحركة الإسلامية في مفاصل السلطة، واستطاعت أن تكسب أرضية واسعة وسط المجتمع.

كما أن بعض الأحزاب التاريخية، مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي، وغالبية الفروع والانشقاقات التي خرجت من رحم كليهما، تحتفظ بولاء إيجابى للشريعة، وللجميع موافق سلبية من مناقشة فكرة الفصل بين الدين والدولة، ويسيروا على درب عدم الاقتراب منها، وعدم الدخول في حوارات مجتمعية لا طائل منها.

مساولمات وتنازلات

لم تستطع القوى العلمانية في السودان مناقشة الرافضين للفصل فترات طويلة، وبدا هناك اتفاق رضائي على الابتعاد عن مناقشة هذا الملف، حيث بات كفيلا ينسف أي مفاوضات يطرح



إذا لم تقم دولة حقيقية تراعي التباين بين المكونات والأقاليم وتفصل بين الدين والدولة، فسوف يظل السودان متشرذما